

## الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير أداء الإدارة المحلية

### Electronic administration as a mechanism for developing the performance of local administration

أمال بوحفصي<sup>1\*</sup>، محمد أمين صحي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس ، (الجزائر)، [bouhafsi.am@gmail.com](mailto:bouhafsi.am@gmail.com)

<sup>2</sup> جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس ، (الجزائر)، [sobhiamine@yahoo.fr](mailto:sobhiamine@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2022-11-24 - تاريخ القبول: 2023-06-12 - تاريخ النشر: 2023-06-18

#### الملخص

إن تغير دور الدولة رسخ القناعة بأهمية الجماعات الإقليمية، وذلك الدور الذي تلعبه في مجال الاضطلاع بالأعباء العامة الملقاة على كاهل الدولة خاصة في مجال تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين، والاهتمام بمشاكلهم والعمل على تلبية طلباتهم، ونظرا للاهتمام المتزايد بالجماعات الإقليمية كتنظيم إداري لامركزي، وسعي الدولة إلى تطوير هيئاتها ومؤسساتها الإدارية، وجد العالم نفسه مع مفاهيم دولية جديدة فرضتها الثورة الهائلة لتكنولوجية المعلومات والاتصال، وما جاءت به من نظم إصلاحية مست جميع الخدمات فظهر في مجال علم الإدارة نظام جديد تحت ما يسمى " الإدارة الإلكترونية" التي تقوم باستعمال هذه التقنيات التكنولوجية من منطلقات شبكة الانترنت وما توفره من خدمات، وأصبح هذا النظام يتسع ويكبر مجال تطبيقه حتى ظهرت مشاريع و خطط دولية ووطنية تنادي بضرورة تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية ، لما أثبتته من دور إيجابي في تطوير وعصرنة العديد

\* بوحفصي أمال

من الهيئات و المؤسسات الحكومية الخاصة و تفعيل أدائها ، من هذا المنطلق تشكلت لدينا رؤية مبدئية حول العلاقة بين الجماعات الإقليمية و الإدارة الالكترونية. لاستجلاء مختلف زوايا التطوير والعصرنة التي طالت الإدارة المحلية هيكلًا ونشاطًا والوصول إلى مدى مساهمة الإدارة الالكترونية كمدخل للإصلاح الإداري في تفعيل أدائها.

**الكلمات المفتاحية:** الإدارة الالكترونية، الإدارة المحلية، الأداء، تطوير، الرقمنة.

### **Abstract:**

The change in the role of the State has strengthened the conviction of the importance of regional communities, as it plays in the discharge of the public burden placed on the State, particularly in the provision of administrative services to citizens. Attention to their problems and action to meet their demands, and given the growing interest in regional communities as a decentralized administrative organization, The State's endeavour to develop its administrative bodies and institutions, the world has found itself with new international concepts imposed by the enormous revolution of information and communication technology, In the field of management science, a new system under the so-called "E-governance", which uses these technologies from the outlets of the Internet and its services The system has expanded and expanded its scope of application until international and national projects and plans have emerged calling for the application of e-governance at the regional community level. Because of its positive role in the development and modernization of many private government bodies and institutions and the activation of their performance From this point of view, we have a principled vision of the relationship between regional communities and e-governance. To illustrate the various aspects of development and modernization that have prolonged the local administration structure and activity and to reach the extent of the e-administration's contribution as an input to management reform in activating its performance.

**Keywords:** Electronic administration; local administration; performance; development; digitization.

### مقدمة:

يشهد القرن الحادي والعشرون ثورة علمية هائلة في جميع المجالات، هذه الثورة العلمية تحمل في طياتها تغيرات عديدة من أهمها التطورات في المجال التقني الرقمي وتقنية الاتصالات والمعلومات.

وفي ظل هذا التقدم العلمي وظهور ما يسمى التقنية الرقمية أو الإلكترونيات كان لا بد لدول العالم أن تتجه نحو الاستفادة من هذه التقنية في كافة المجالات، بما في ذلك المجالات الإدارية، فأدخلت هذه التقنية الرقمية في مختلف المجالات وأبرزها الإدارة المحلية.

ولقد سعت الجزائر إلى اعتماد النظام الإلكتروني بهدف تقديم وإيصال المعلومات والخدمات إلكترونيا للمستفيدين في كافة المجالات. وإعادة تعريف العلاقة بين الإدارة والمواطن وهي حتمية تفرضها المتغيرات العالمية لتحقيق العصرية الإدارية، ولكون الجزائر جزء من العالم فهي معنية كغيرها بمواكبة المتغيرات المتسارعة التي أفرزتها العولمة، فهي مطالبة بعصرية خدماتها و مرافقها العمومية، و إيجاد حكومة إلكترونية تبنت مشروع الإدارة الإلكترونية.

وهذه الورقة البحثية تهدف إلى تسليط الضوء على مدى أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر، والمساعي التي بذلت في هذا المجال، والعوائق التي تحول دون تطوير هذا التطبيق، وعليه، كانت الإشكالية: كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء الجماعات المحلية؟

لدراسة مختلف النقاط السابقة تم اتباع المنهج الوصفي، والذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة بهدف تحديد ملامحها وتحليلها ومن ثم الخروج بعلاقة بين المفاهيم الأساسية في هذا البحث.

وللإجابة على هذا التساؤل يتم تقسيم هذا الموضوع إلى المحاور التالية:

### المحور الأول: أسس الإدارة الإلكترونية.

المحور الثاني: تطبيقات الإدارة الإلكترونية بالجماعات المحلية في الجزائر.

#### المبحث الأول: أسس الإدارة الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية هي نتاج مهم لتكنولوجية المعلومات وآليات شبكة الاتصال في العالم الرقمي. فأنظمة وأجهزة وبرامج الإدارة الإلكترونية هي مثال على الآليات الجديدة كالأنترنت وفي الاقتصاد التكنولوجي الجديد، ووجد أن تأثيرها على التكوين ووظائف الإدارة الهائلة والشاملة لأنها غيرت بشكل جذري التطبيقات العملية للإدارة من خلال نظم وأدوات ونماذج معالجة البيانات بالإضافة إلى طرق المنافسة الجديدة التي توفرها.

تتكون عناصر الإدارة الإلكترونية من العناصر الإلكترونية بحد ذاتها، وهي تتكون من أجهزة إلكترونية، برامج شبكات الاتصال، برامج الإدارة والآليات لتطبيقها، وتمثل عمليات الإدارة الإلكترونية فيما يأتي:

#### المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

إن عملية إعادة هندسة الأعمال والعلاقات الحكومية وذلك بتفعيل تقنيات بديلة عن تلك التقليدية لتقديم الخدمات العامة ذات الفاعلية والمتقنة، وخلق تفاعل

رقعي بين الأفراد وقطاع الأعمال والوحدات الحكومية، لذا كان الجدير بالبحث التعرض لتعريف بهذه الآلية وتحديد خصائصها.

### الفرع الأول: تعريفها

تعرف بأنها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية كافة إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية، باستخدام تقنيات الإدارة وهو ما يطلق عليه إدارة بلا أوراق، وهي الإدارة التي تقوم باستخدام الانترنت وشبكات الاعمال في إنجاز وظائف الإدارة من تخطيط إلكتروني، تنظيم إلكتروني، قيادة إلكترونية<sup>1</sup>، رقابة إلكترونية.

### الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية

يمكن حصر أهم الخصائص التي تميز الإدارة الإلكترونية في النقاط التالية:<sup>2</sup>

-إنها عملية إدارية وهذا يعني بأنها لا تخرج عن نطاق خبرتنا الواسعة في الإدارة، سواء في تحديد أو رسم السياسات وتوجيه الموارد وفق خيارات استراتيجية وعملية الرقابة عليها.

-تتميز أعمال الإدارة الإلكترونية بانتفاء وعدم وجود العلاقة المباشرة بين أطراف التعامل حيث توجد هذه الأخيرة معا وفي نفس الوقت في شبكات الاتصالات الإلكترونية.

-الإمكانات المتميزة للأنترنت والشبكات والأعمال التي تفسر البعد الإلكتروني في مصطلح الإدارة الإلكترونية.

<sup>1</sup> محمد مدحت، الحكومة الإلكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الأردن، 2016، ص 85.

<sup>2</sup> حسن مسلم عبدالله، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار المعثر للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص 205.

- ممارسة الإدارة الإلكترونية تشير إلى إنجاز كل الأعمال والمعاملات بين أطراف التعامل، من خلال وسيط الكتروني.

- يستطيع أحد أطراف التعامل في الإدارة الإلكترونية إرسال رسالة إلكترونية إلى عدد لا نهائي من المستقبلين لها في نفس الوقت دون الحاجة إلى إعادة إرسالها في كل مرة، مما يؤدي إلى تحقيق التفاعل الجماعي المتوازي بين فرد و مجموعة ما.

- تسليم المنتجات غير المادية في الإدارة الإلكترونية يمكن أن يتحقق من خلال شبكات الاتصالات الإلكترونية (مثل الفاكس).

- تتم عملية معالجة المشاكل في الإدارة الإلكترونية باستخدام الكمبيوتر عبر المسافات البعيدة مما يؤدي إلى استبعاد الكثير من الأحوال المادية والبشرية أو التقليل من استخدامها إلى أقل قدر ممكن.

- هي إدارة بلا أوراق حيث تتكون من الأرشفة، البريد، المفكرات الإلكترونية، والرسائل الصوتية.

- هي إدارة بلا مكان تعتمد على الهاتف المحمول والمؤتمرات الإلكترونية والعمل عن بعد.

- هي إدارة بلا تنظيمات جامدة فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

### المطلب الثاني: مبررات تطبيق الإدارة الإلكترونية

لتطبيق الإدارة الإلكترونية يوجد عدة أسباب ومبررات تتمثل فيما يلي:

- الإجراءات والعمليات المعقدة والأثر الذي تتركه على زيادة كلفة الأعمال.

- ضرورة قيام الإدارة بتوحيد البيانات ولكل المستويات.

-ارتجالية القرارات والتوصيات الفورية التي من شأنها إحداث حالة عدم التوازن عند تطبيق تلك القرارات.

-توفير التواصل المستمر بين الموظفين للتعرف على نطاق العمل واتساعه.

-ازدياد المنافسة بين الإدارة، وضرورة وجود آلية للتمييز داخل كل المؤسسات الساعية للتنافس في مجال العمل الإدارة.

### المطلب الثالث: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية

هناك عدة معوقات نوجزها فيما يأتي:<sup>3</sup>

- عدم وجود أنظمة وتشريعات أمنية أو التسهل في تطبيقها.
- الرؤية الضبابية للإدارة الإلكترونية وعدم استيعاب أهدافها.
- قلة الموارد المالية وصعوبة توفير السيولة النقدية.
- التمسك بالمركزية وعدم الرضى بالتغيير الإداري.
- النظرة السلبية لمفهوم الإدارة الإلكترونية من حيث تقليلها للعنصر البشري.
- وجود الفجوة الرقمية بين الناس متخصصين في مجال التقنية وآخرين لا يفقهون شيئاً من إيجابياتها.
- أمن المعلومات في تأمين الحماية من المخاطر التي تهدد المعلومات والأجهزة وتشريع الأنظمة وسن القوانين السلامة ووصول المعلومات للمستفيدين.

<sup>3</sup> كافي مصطفى يوسف، الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق، دار مؤسسة رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2018، ص194.

## المبحث الثاني : تطبيقات الإدارة الإلكترونية بالجماعات المحلية في الجزائر

الإدارة المحلية هي تلك المناطق المحدودة والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية. وفي الآونة الأخيرة شهدت الإدارة المحلية في الجزائر فكرا وممارسة سلسلة من التطورات خاصة بعد حتمية الولوج إلى عالم التقنيات الحديثة في مجال الاتصالات والمعلومات، ودفعاً لمخططات التحول لخدمة محلية في الجزائر وبالتنسيق مع إدارتها الإقليمية ووزارة البريد والاتصال وعبر الوطن جملة من الإصلاحات والإجراءات التي بإمكانها تسريع تطبيق تقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في هذا الجزء المهم من الإدارة العمومية في الجزائر باعتبارها تمثل الإدارة الأقرب للمواطن.

**المطلب الأول: بؤادر الانتقال إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية في الجزائر**

أخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية المبادرة بالهوض بالإدارة المحلية بالجزائر إذ يعد البرنامج الخماسي (2010-2014) برنامجاً طموحاً، حيث رصد له مبلغ 682 مليار دولار، وقد شمل مختلف المجالات، كان للإدارة قسط منه، ويهدف إلى ما يلي:

4

-استكمال الإصلاحات المؤسسية مع مراجعة قانون البلدية والولاية.

-تحسين وعصرنة المصالح العمومية من خلال إدخال الإدارة الإلكترونية.

<sup>4</sup> الرزقي كناف، الإدارة الإلكترونية وفعالية التنظيم في الإدارات العمومية الجزائرية، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلد 01، العدد 04، 2016، ص 20.

- تنفيذ الإجراءات المتعلقة بعصرنة استخراج الوثائق الإدارية وتحديث بطاقات الهوية الإلكترونية والبيو مترية.
- تأهيل الموارد البشرية، حيث تم تكوين العديد منهم ليسهل عليهم التأقلم مع الإجراءات الجديدة الخاصة بتطبيقات الإدارة الإلكترونية.
- تقريب الإدارة من المواطن من خلال استخراج الوثائق آليا كشهادة الميلاد، عقد الزواج، ويمكن استخراجهم من جميع أنحاء الوطن.
- ائتمان وثائق البطاقة الرمادية حيث كانت سابقا بنظام (HP) أما حاليا فتستعمل شبكة قواعد مبنية على قواعد البيانات.
- التراسل الإلكتروني والقضاء الإعلامي المفتوح.
- مجال الانتخابات إذ أصبح يتم صب المعلومات والإحصائيات بين البلديات على مستوى الولاية ثم المستوى الوطني.
- والهدف من كل هذه الإجراءات أيضا هو الوصول إلى تحقيق البلدية الالكترونية، حيث بلغت نسبة معتبرة بتغطية البلديات المقدرة ب 1541 بلدية بالوسائل التكنولوجية، إذ بلغت نسبة 90 بالمئة في البلديات الكبرى كالعاصمة في حين تبقى البلديات النائية تعرف نقصا كبيرا بسبب ضعف توصيله بشبكة الأنترنت.
- المطلب الثاني: بعض تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية الجزائرية.
- إن الجزائر منذ الاستقلال أخذت بنظام تنظيمي للقيام بالتنمية الاقتصادية المحلية تهدف من خلاله تحقيق وتطبيق برامج التنمية الوطنية، بحيث تعد الجماعات

المحلية جزء من النظام الإداري في الدولة ، كما أنها عبارة عن حدود جغرافية مقسمة من إقليم الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.<sup>5</sup>

تعد البلديات القاعدة الأساسية للامركزية الإدارية، حيث أن البلدية لها دور كبير في التنمية المحلية، وتعرف على أنها هيئة مستقلة إداريا وماليا عن الحكومة المركزية. فعرفها<sup>6</sup> قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 الجريدة الرسمية عدد 37 المؤرخة بتاريخ 2011/07/03 بالمادة الأولى: "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون." إلى جانب الولاية التي عرفها قانون الولاية بالمادة الأولى بأنها: "جماعة إقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة."<sup>7</sup>

وفي هذا السياق، وزارة الداخلية اتخذت العديد من الإجراءات في سبيل تقديم خدمة عمومية نوعية للمواطنين الذين تمكنوا من استخراج جميع الوثائق الخاصة بالحالة المدنية من أقرب بلدية بغض النظر عن البلدية التي ولدوا فيها، زيادة على بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري هذه العملية قضت على الطواير التي كانت تشهدها البلديات. ولا يمكن الانكار أن وزارة الداخلية كانت من أكثر الوزارات التي سارعت بتوسيع تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال تنفيذها لعدة مشاريع في هذا الإطار والتي تشمل ما يلي:

#### الفرع الأول: مشروع رقمنة مصلحة الحافلة المدنية

تتمثل في انشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة

<sup>5</sup> رزين عكاشة، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، دار المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، 2015، ص 276.

<sup>6</sup> قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 الجريدة الرسمية عدد 37 المؤرخة بتاريخ 2011/07/03

<sup>7</sup> قانون الولاية 07/12 المؤرخ في 21 فبراير 2012 الجريدة الرسمية عدد 12 المؤرخة في 2012/02/29.

على أجهزة رئيسية، ويتم استرجاعها لاحقاً من أجل الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجزيه موظف البلدية، كما تمكن ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية على شبكة الانترنت لوثائق وعقود الحالة المدنية بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها.

بحيث كانت أول بلدية طبقت مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية في ولاية باتنة بتاريخ 04 مارس 2010. وصدرت أول شهادة ميلاد في بضع ثوان على مستوى الشباك الالكتروني.

وهي تقنية تجسد أيضاً إمكانية إعداد الوثائق على مستوى فروع البلدية الواحدة دون أن يضطر المواطن للتنقل و السفر للمركز الرئيسي للحالة المدنية، و تستطيع إصدار في نفس الظروف شهادات الزواج و الوفاة ثم تسعى فيما بعد إلى تمديد العملية إلى كافة الوثائق.<sup>8</sup>

### الفرع الثاني: جواز سفر وبطاقة التعريف البيومترين

في إطار تنظيم العمل بجواز السفر البيومترى وبطاقة التعريف الوطنية أصدرت وزارة الداخلية ممثل في شخص الوزير عدة قرارات نذكر من بينها:

-قرار مؤرخ في 9 ذو القعدة 1431 الموافق ل 17 أكتوبر 2010 يحدد مواصفات التقنية لمستخرج الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومترى.

-قرار مؤرخ في 1 صفر 1433 الموافق ل 26 ديسمبر 2012 يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومترى الالكتروني.

<sup>8</sup> ياسين سعد غالب، دور الإدارة الإلكترونية والإدارة المحلية و آفاق تطبيقاتها العربية، الإدارة العامة للطباعة والنشر معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005، ص 22.

ويهدف مشروع جواز السفر الإلكتروني وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية إلى عصنة وثائق الهوية والسفر حيث ستصبح الوثيقتين مؤمنتين ذات شكل وتأثير وتضمن للمواطنين القيام بمختلف الإجراءات اليومية. فمن الناحية التطبيقية أعلنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في 28 ديسمبر 2010 إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومتري الإلكتروني بداية من 12 يناير 2012 على مستوى 45 دائرة بالمقاطعات الإدارية لحسين داي وعواصم الولايات.

ومن جهتها أصدرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجريدة الرسمية العدد 47 قرار وقعه وزير يضبط قائمة الوثائق الخاصة بملف بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري، والجديد فيه أنه بإمكان تحميل مطابق للمعايير الخاصة بالمنظمة الدولية للطيران المدني. والجديد في هاته الوثائق هو إمكانية تحميل الاستمارة من موقع وزارة الداخلية على شبكة الانترنت وإرسالها عن طريق الإلكتروني خطوة مهمة لتجسيد مشروع الجوائر الإلكترونية وتعميم استعمال الوسائط الإلكترونية في المعاملات الإدارية.

وإجمالاً، فإن إجراءات المتخذة من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية في سبيل تطوير الإدارة الإلكترونية ومحاربة البيروقراطية التي تعرقل حصول المواطن على الوثائق الإدارية في الوقت المناسب، وتشمل هذه الإجراءات:<sup>9</sup>

- إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

- تمديد مدة صلاحية جواز السفر البيومتري من 05 إلى 10 سنوات.

<sup>9</sup> رزق عكاشة، المرجع السابق، ص 270.

- تقليص الوثائق الإدارية الصادرة عن مصالح الحالة المدنية من 29 إلى 14 وثيقة.
- إلغاء شرط المصادقة على نسخ الوثائق الأصلية المسلمة من طرف الإدارات العمومية.
- تمديد أجل صلاحية عقد الميلاد إلى 10 سنوات بدل سنة واحدة.
- إلغاء تحديد أجل صلاحية شهادة الوفاة من سنة لأجل غير محدد.
- تكفل البلديات بالتنسيق مع السلطات القضائية المختصة للراغبين في تصحيح الأخطاء المكتشفة في وثائق الحالة المدنية الخاصة بهذه الإجراءات تصحيحها عوضا عنهم بالتالي تخليص المواطنين وعدم التنقل بين البلدية والمحكمة.
- تمديد أجل التصريح بالوفيات بالنسبة للمواطنين القاطنين بالجنوب 20 يوما بدلا من يوم واحد.

### الفرع الثالث: البلديات الذكية

إن حلم وزارة الداخلية والجماعات المحلية البلديات الذكية، تعمل على إنشائه وتعميمه على باقي ولايات الوطن في أسرع وقت ممكن، فالزائر لمختلف البلديات الجزائرية يجدها لا تستوعب عدد المواطنين الذين يستفيدون من خدماتها العامة، بالإضافة إلى غياب الكفاءات في بعض الوظائف، كما أن العديد من مقرات البلدية تفتقر إلى الربط بشبكات الأنترنت أو انقطاعها بشكل متكرر، كل هذا يحول دون تحقيق مسعى اللجنة الولائية للاتصال و تكنولوجيات الإعلام للبرنامج التكنولوجي ، خاصة و أن العديد من الإجراءات التي اتخذتها الوصاية لرقمنه البلديات بحيث بات ممكنا للمواطن استخراج

الوثائق بسهولة، بالإضافة إلى إلحاق خدمة استخراج الوثائق البيومترية بها بعد أن كانت حكرًا على الدوائر الإدارية.<sup>10</sup>

بادرت الحكومة باستخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية إلى:

-إزالة الشهادة الخاصة من ملف بطاقة التعريف الوطنية واستبدالها بشهادة الميلاد العادية رقم 12، والتقليص من مدة دراسة ملفات الحيازة على بطاقة الرمادية في الحالات العادية، 21 يوما في حالات بيع السيارات مما بين الولايات.

-حذف شهادة الجنسية الجزائرية من ملفات تجديد بطاقة التعريف وجواز السفر.

-تخفيف ملف تجديد رخصة السياقة إلى صورتين شمسيّتين، شهادة طبية، طابع ضروري، رخصة سياقة قديمة.

-تمت أيضا التسجيلات للحج في موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية عن طريق الأنترنت.

إن عصنة الإدارة تحمل أبعاد اقتصادية، حيث أن أموال الهائلة التي كانت تخصص سابقا لاقتناء الورق يمكن أن توظف لجوانب أخرى بالمواطن في مجال التنمية في الإدارة الإلكترونية وتعميمها في البلديات أصبح ضرورة لا مهرب منها، و سيكون لها أثر إيجابي على المواطن، وعلى مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، لاسيما في

<sup>10</sup> مصطفى لفرع، عميدة فائزة، "الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية قطاع وزارة الداخلية"، مقال منشور على الموقع [http://bibliodroit.blogspot.com/2016/04/blog-post\\_16](http://bibliodroit.blogspot.com/2016/04/blog-post_16) تاريخ زيارة الموقع 2022/10/24 على الساعة 16:30

ظل التطورات التكنولوجية الهائلة والسريعة التي يشهدها العالم لأن التوجه بات ضروريا لتهيئة الظروف لبناء إدارة جزائرية قوية.

إن الهدف المتوخى من عصنة ورقمنة البلدية للوصول للإدارة الإلكترونية، إلى جانب تسهيل الحصول على الوثائق في وقت زمني وجيز، وبالمقابل لابد أن يكون المتعاملون والمواطنون قادرين على استخدام التقنيات الحديثة حتى يتجسد مشروع البلدية الإلكترونية.

### خاتمة:

في نهاية الموضوع ، إن الكثير من دول العالم قد وصلت إلى قناعة لم تعد تتراجع عنها بأن التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية و شكلت الفاعل الأساسي في تطوير الإدارة المحلية، وبذلك اندفعت الجهات الإدارية إلى الاستفادة من تطبيقات التقنية نظرا للفوائد الملموسة في الواقع لاسيما من حيث مساهمتها الكبيرة في تحسين تقديم الخدمة العمومية وبجودتها وهو ما انتهجته الجزائر في سياستها الرامية إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية، و ذلك على كل القطاعات من بينها قطاع وزارة الداخلية التي تؤكد من خلال أهمية الإدارة الإلكترونية و دورها للرفع من مستوى جودة الخدمة العمومية لاسيما مع نجاح الرقمنة في سجلات الحالة المدنية و جواز السفر البيومتري بطاقة التعريف البيومترية.

إن الثورة المعلوماتية بكافة أشكالها وتطبيقاتها المفروضة على البلديات، فمن خلال هذه الدراسة للإدارة الإلكترونية كألية لتطوير أداء الجماعات المحلية، فإرادة التغيير من المفروض تحقق الأهداف لكن كثيرا ما تكون الإمكانيات متاحة دون تحقيق الأهداف، و هذا ينطبق على الإدارة المحلية في الجزائر غير أنه لا يعني مطلقا التشكيك في نوايا والجهود المبذولة.

## النتائج المتوصل إليها:

على ضوء ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- المنطلقات الأولى لأي مسألة كانت تبدأ بالدراسة الواقعية قراءة تحليلية واستكشاف نقاط القوة واستغلال الفرص وتجنب نقاط الضعف أو بالأحرى مواجهة التحديات.

- إدخال التقنيات الرقمية التي أقرها التطور التكنولوجي والمعلومات والاتصال في مختلف المجالات أحدث الفارق وغير أنظمة التسيير ونقل طرق إنجاز الأعمال من الشكل التقليدي إلى الإدارة الإلكترونية فساهم ذلك إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة وسرعة إنجازها مع إمكانية إتاحتها للجميع في مناخ يكرس الشفافية والديمقراطية ويحارب البيروقراطية.

- ضرورة تسريع رسم خطط وبرامج من شأنها أن تساعد البلديات على ضرورة التجاوب السريع مع المتغيرات لخلق بيئة تكنولوجية من جهة والحصول على دعم سياسة من قبل الدول للسعي وراء اكتساب مبادئ الإدارة الإلكترونية للوصول إلى التأقلم السريع.

- الإدارة الإلكترونية هي الأفضل في الاستجابة لمتطلبات الإدارة في الألفية الجديدة للعصر الرقمي عندما أظهرت الأعمال الإدارية التقليدية عجزها وعدم قدرتها على القيام بذلك.

### التوصيات:

- 1- المواطن بحاجة إلى الخدمات التي تقدمها الإدارة المحلية و بالمقابل لديه واجبات في دعم و العمل بهذه التقنيات و القيام بجميع الأعمال التي من شأنها مواكبة هاته الإدارة الإلكترونية.
- 2- وضع سياسات تطبيقية تدعم السياسة القانونية من خلال توفير الآليات الرقمية تضاهي ما هو معمول به في الدول المتقدمة.
- 3- دعم التعاون الرقمي بين الإدارة المحلية وغيرها من المرافق العامة الأخرى التي تخدم المصالح العامة للمواطنين.
- 4- ضرورة الاهتمام بتهيئة الموظفين العموميين والنظام الرقمي في الإدارة المحلية إما عن طريق التكوين أو توظيف إطارات مؤهلة مسبقا للقيام بهاته الأعمال.
- 5- مواجهة الأمية الإلكترونية في الجزائر، مما يطرح ضرورة الاهتمام بهذا المشكل قصد خلق مجتمع معلوماتي قادر على التواصل والتفاعل مع التقنية الحديثة.
- 6- يقتضي التحول إلى نظام الإدارة العامة الإلكترونية الربط بين بيئة الجزائر والتكنولوجيا بصفة عامة لضمان نجاح هذا التحول، فلا يكفي في هذا المجال مجرد التقليد الأعلى أو النقل الحرفي لأنظمة يتم تطبيقها بمجتمعات أخرى تختلف بيئتها مع طبيعة مجتمعاتها عن بيئة المجتمع محل التحول.

### قائمة المراجع:

- 1 - المراجع باللغة العربية
- رزين عكاشة، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، دار المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2015.
- حسن مسلم عبدالله، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار المعتر للنشر والتوزيع، الأردن، 2015

- كافي مصطفى يوسف، الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق، دار مؤسسة رسلان للنشر والتوزيع، سوريا، 2018.
- محمد مدحت، الحكومة الإلكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الأردن، 2016.
- ياسين سعد غالب، دور الإدارة الإلكترونية والإدارة المحلية و آفاق تطبيقاتها العربية، الإدارة العامة للطباعة والنشر معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005.
- 2-مقال في المجلات:
- الرزقي كتاف، "الإدارة الإلكترونية وفعالية التنظيم في الإدارات العمومية الجزائرية"، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلد 01، العدد 04، أكتوبر 2016، الجزائر.
- 6- وثيقة رسمية :
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 الجريدة الرسمية عدد 37 المؤرخة بتاريخ 2011/07/03.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الولاية 07/12، المؤرخ في 21 فبراير 2012 الجريدة الرسمية عدد 12 المؤرخة في 2012/02/29
- 8 –المواقع الالكترونية الأكاديمية:
- مصطفى لفرع، عمادة فايزة، الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين جودة الخدمة العمومية قطاع وزارة الداخلية، مقال منشور على الموقع الالكتروني:
- <http://bibliodroit.blogspot.com>( vue le :24-10-2022 à 16 :30)